أثر تأميم شركة قناة السويس في اقتصادنا القومي

للدكتور محمد مظلوم حمدي

ان من يطالع تاريخ مصر خلال المائة والخمسين عاما التى حكمتها خلالها الاسرة الالبانية ، ليقف حائراً مشدوها أمام تلك المآسى الدامية التى مر بهـا الشعب المصرى ، وتلك الجـرائم البشعة التى اقترفت فى حقه خلال هذه الفترة • غير أنه من بين كل هذه المآسى وتلك الجرائم لم يكن هناك ما هو أبشـع ولا ما هو أمعن فى الفساد والاستهتار والاستخفاف بحقوق الاجيال المتعاقبة من المصريين ، من مأساة قناة السويس ، أو بعبارة أصح من سلسلة المآسى المتصلة بقناة السويس •

أما المأساة الاولى فتتمثل فى تسخـير عشرات الآلاف من المصريين فى أعمال الحفر بلا أجر، وفى ظروف أقل ما يقال فيها أنها لم تضع حياة هؤلاء البؤساء فى الحسبان ، فذهب معظمهم ضحية لهذا الاثم الذى هز الرأى العام العالمى وأرغم ضمـير الخديو على أن يستيقظ من سباته ، فتقدم فى ضعف وفى خنوع مطالبا بألغاء نظام السخرة • غير ان جهوده فى هذا السبيل لم تتمخض الا عن استبدال مأساة بمأساة ، فبعد ان قبل مبدأ الاحتكام الى نابوليون الثالث امبراطور فرنسا ، قبل ان تدفع مصر للشركة تعويضا ضخما من أموال الشعب مقابل الغـاء السخرة التى تبرع بها سلفه ، فكانت هذه هى المأساة الثانية •

أما المأساة الثالثة فتتمثل فى بيع أسهم الحكومة المصرية التى كانت تمثل ٤٥ ٪ من رأس المال للحكومة البريطانية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، وهى صفقة أغرت الوزير اليهودى دزرائيلى فسارع الى اتمامها على مسئوليته الشخصية، خارقا بذلك قوانين بلاده التى تنص على ضرورة عرض مثل هذه الصفقات على البرلمان ، وذلك خشية ان يثوب الخديو الى رشده ويعود الى صوابه فيعدل عن اتمامها ٠

أما المأساة الرابعة فكانت أقرب الى أعمال السفه والخبل والسلب والنهب منها الى تصرفات العقلاء والامناء ٠ فقد أقدم هذا السيد الخديو الذى قذفت به الاقدار الى أرض مصر ، أقدم على بيع نصيب الاجيال المصرية المتعاقبة فى أرباح الشركة وقدره ١٥ ٪ من صافى الربح نظير مبلغ تافه لم يتسلم منه الا نصفه ، بينما ذهب النصف الباقى الى جيوب السماسرة والوسطاء الذين كانوا يبيعونه ويشترونه ويتقاسمونه فيما بينهم ٠

أما المأساة الاخيرة فتتمثل فى تلك الاموال الطائلة التى بددها هذا الخديو المفتون المملوء بالعقد النفسية فى حفل افتتاح قناة السويس محاولا بذلك ارضاء الملوك والامراء الاجانب الذين كانوا يضمرون له كل احتقار وازدراء ٠ لكل هذا فان القرار التاريخى الخالد الذى أصدره السيد الرئيس فى العيد الرابع للثورة بتأميم شركة قنال السويس قد هز أوتار قلوب المصريين وأشعرهم بنشوة النصر ، فليس أشقى على النفس من ان تغتصب حقوقها وليس أحب اليها من أن ترد لها حقوقها المغتصبة ٠

وعلى الرغم من كل تلك الضجة التى أثارتها فرنسا وانجلترا حول هذا الموضوع الذى اعتبر فى نظرهما ذا مغزى سياسى خطير ، فان قرار تأميم شركة قناة السويس المصرية يعتبر اجراء

اقتصاديا داخليا يقصد به تدعيم اقتصادنا القومى بوجه عام وعدم التفريط فى موارد مصر من العملة الاجنبية بنوع خاص والذى يدعو الى الدهشة حقا ان هاتين الدولتين اللتين تعترضان على قرار تأميم الشركة المصرية قد قطعتا شوطا بعيدا فى تأميم مختلف الشركات والمرافق .

فقد أممت فرنسا شركات السكك الحديدية والطيران وبعض مصانع السيارات ، بينما أممت انجلترا جميع وسائل النقل ومناجم الفحم والبنك المركزى ومصانع الحديد والصلب ، ولم يكن لاية دولة أجنبية ان تتدخل فى شئونها الداخلية وتسائلهما عن تأميم هذه المرافق وتلك الشركات .

غير ان فرنسا التى امتد الخيال والرياء بساستها الى حد الادعاء فى هيئة الامم المتحدة بأن الجزائر هى احدى المقاطعات الفرنسية ، ولا يستغرب منها أن تقول أى شىء ، بل انه لا يستبعد ان يمتد بها الخيال والهذيان الى حد القول بأن محافظة السويس هى أيضا جزء من فرنسا ـ وحقيقة اذا لم تستح فاصنع ما شئت وقل ما شئت ـ وانجلترا التى كانت تهبط كالوباء على مختلف شعوب الارض وتفتك بالمواطنين لكى تخلى السبيل لحثالة أبنائها الذين ضاقت بهم سبل العيش فى بلادهم ، ثم تدعى بعد هذا أنها انما تحتل هذه الشعوب لتنمى مواردها وتنشر لواء العدالة بين أهليها لا لأى سبب آخر ، لا يستغرب منها أن تقول انها ترغب فى تنظيم الملاحة أو ضمان حريتها وما الى ذلك من الاراجيف التى يرددها الساسة البريطانيون عند ما تعوزهم الحجة وينقصهم الدليل . وقد ذهب التخبط وضعف الحجة بأحد الساسة الانجليز الى حد القول بأن قرار التأميم وان كان يعتبر سليما من الناحية القانونية الفنية الا أنه يتنافى مع المبادىء الاخلاقية الدولية . فقد كتب اللورد بيرد وود فى جريدة نيوز أوف ذى ورلد

ـ وهى من أوسع الصحف البريطانية انتشارا ـ فى العدد الصادر فى ٥ أغسطس الماضى ما يأتى بالحرف الواحد فى مقال جعل عنوانه « هيبة بريطانيا فى الميزان » أى انه لم يسع السيد اللورد الا ان يقرر الحقيقة الناصعة التى لا مراء فيها ، وهى ان قرار التأميم سليم من الناحية القانونية ، ولكنه مع ذلك يتنافى مع مبادىء الاخلاق الدولية. أما الفظائع التى ترتكب فى قبرص وفى كينيا وفى عدن فانها تتفق مع مبادىء الاخلاق البريطانية .

ان مصر ستجنى الكثير من هذا القرار التاريخى فضلا عن شعورنا بنعمة الاستقلال والسيادة المصرية وحرية التصرف ، فقد وضع هذا العمل الحاسم حدا للمؤامرات التى كان يدبرها الاستعمار لعرقلة انتقال ملكية الشركة الى مصر فى موعدها المحدد . ولقدتحدث الانجليز وأعوانهم كثيرا فى الآونةالاخيرة عن ضرورة توسيع القناة لتستطيع استقبال ناقلات البترول الكبيرة ، وكانوا يضيفون طبعا ان مثل هذا التوسيع يتطلب استثمارات ضخمة من جانب الشركة لا يتسنى لها الاقدام عليها الا اذا مد أجل امتيازها ، وهكذا كان الانجليز ينفثون سمومهم فى الهواء دون آن يجدوا مصريا واحدا يقبل مجرد الانصات الى مثل هذه الاباطيل. وليس من شك فى آن موقفهم كان سيزداد تشددا ومؤامراتهم تكون أكثر إحكاما كلما قرب موعد انتهاء الامتياز ، أما الآن فقد أصبح زمام الموقف فى أيدينا بعد ان بدد قرار الرئيس أحلامهم وعصف بمؤامراتهم.

وبالاضافة الى كل ما تقدم فان تأميم شركة قناة السويس سيعود على الاقتصاد المصرى بفوائد جليلة سيكون لها شأن كبير فى بناء مصر العظمى . وفى مقدمة هذه الفوائد ان الدخل القومى سيزداد بنحو خمسة وثلاثين مليونا من

الجنيهات ، وهى قيمة الايرادات الاجمالية لشركة القنـاة ٠ وقد كانت الشركة المنحلة لا تنفق من هذه الايرادات الضخمة الا النزر اليسير فى مصر٠أما احتياطياتها المختلفة فقد كانت تحتفظ بها فى باريس أو فى لندن ولم تقبل الا منذ عامواحد فقط أى فى سنة ١٩٥٥ ان تحتفظ فى مصر بمبلغ زهيـد نسبيا يمثل احتياطى تعويض الموظفين المصريين، وهم كما نعلم جميعا قلة قليلة بين موظفى الشركة ٠ أما الفائدة الاقتصادية الثانية لتأميم هذه الشركة فهى ان تلك الايرادات التى ذكرنا أنها تناهز خمسة وثلاثين مليونا من الجنيهات فى العام الواحد ستدفع فى مصر بالعملات الاجنبية الصعبة القابلة للتحويل ، كالدولار والاسترلينى والفرنك السويسرى ، وعلى ذلك فان حصيلة مصر من ايرادات شركة القناة المؤممـة تعادل نحـو ثلث قيمة ما تصدر من القطن الى الخارج سنويا ٠ وبالاضافة الى ذلك فان هذه الايرادات تزيد زيادة مطردة سنة بعد أخرى فقد زادت رسوم المرور خلال السنوات الخمس الماضيـة من ٢٦ مليونا فى سنة ١٩٥١ الى ٣٢ مليونا فى سنة ١٩٥٥ ٠ واذا استمرت الزيادة بهذا المعدل فان هذه الايرادات ستزيد على الاربعين مليونا فى سنة ١٩٦٠ ، أى بعد أربع سنوات فقط ٠ وترجع أهمية هذا المورد الجديد من العملات الاجنبية الى ان تنفيذ المشروعات الانتاجية الضخمة التى أدرجت فعلا ضمن برامج التخطيط القومى، والتى يأتى فى طليعتها مشروع السد العالى ، يتطلب شراء الكثير من المعدات والآلات والخامات من الخارج ، الامر الذى يجعل الميزان التجارى فى غير مصلحتنا، وبعبارة أخرى فان مصر خلال العشر سنوات القادمة عـلى الاقل ستستورد من الخارج ما يزيد كثيرا على ما تصدره الى الخارج شأنها فى ذلك شأن أية دولة تكون بسبيل تنفيذ خطة شاملة للتنمية الاقتصادية ٠

ان شركة قناة السويس كانت ستؤول ملكيتها الى الحكومة المصرية فى سنة ١٩٦٨ ولكن الرئيس قدم هذا الموعد مع تعويض المساهمين تعويضا عادلا ، لان مصر وهى فى مستهل عهد البناء هى أحوج الى موارد هذه الشركة المصرية الآن منها فى سنة ١٩٦٨ ٠

وثمة فائدة اقتصادية أخرى تعود على مصر من تأميم القناة وهى زيادة النشاط الاقتصادى فى المناطق المحيطة بالقناة بأنشاء صناعات جديدة لاصلاح السفن وتموينها ومدها بالهدايا التذكارية . وقد كانت الشركة المنحلة تعرقل هذا النشاط لانه لا يعود عليها بالفائدة وانما تقتصر فوائده على الاقتصاد المصرى ٠ وفوق كل ما تقدم فسوف يفتح تأميم الشركة مجال العمل للآلاف من العمال والفنيين المصريين بعد ان كان التحاق مصرى واحد بالعمل فيها والاساليب التى كانت تتبع فى سبيل تحقيق هذا الحلم ، أقصوصة يتندر بها الناس ويتحدثون كما يتحدثون عن قصص المغامرات الفريدة التى أدت بصاحبها الى الثراء العريض .

وأخيرا فان السيادة لا تتجزأ ، والاستقلال لا يتجزأ،ولم يكن فى مصر الحرة المستقلة فى عهدها الجديد مكان لشركة وان كانت مصرية قانونا الا أنهاكانت أجنبية فى ميولها وتصرفاتها ونواياها وولائها ٠ ويكفى ان نذكر الدور الحقير الذى لعبه فرديناند دى ليسبس فى تمكين الانجليز من دخول مصر سنة ١٨٨٢ لنقدر خطورة وجود شركة كالشركة المنحلة فى منطقة تعتبر فى قلب خط الدفاع الاول عن الاراضى المصرية ٠ ومن الجدير بالذكر ان أسرة هذا الخائن دى ليسبس تتقاضى من شركة القناة المنحلة ٥٠٣ر٨٠٦ر١١ من الفرنكات الفرنسية

أو ما يعادل اثنى عشر ألف جنيه سنويا ، حقا لقد كانت الشركة سخية مع هذه الاسرة كما كانت سخية مع مجموعة الكونتات واللوردات الذين كانوا يسيطرون على ادارة الشركة وينعمون بثمار الجهود التى بذلها العمال المصريون الذين أفنى الكثير منهم حياته فى حفر تلك القناة .

obeikandl.com